

5,000 مدرس وإداري يستعدون للحصول على شهادة "الرخصة الدولية" في قطر خلال عامين

تعاون وثيق بين "المجلس الأعلى للتعليم" و"مؤسسة الرخصة الدولية" لنشر الثقافة الرقمية
وإحداث نقلة نوعية في المنظومة التعليمية

21 فبراير 2012

كشف "المجلس الأعلى للتعليم في قطر" عزمه على تدريب وتأهيل 5,000 مدرس وإداري من موظفي المجلس الأعلى للتعليم والمدارس المستقلة في قطر في مجال تكنولوجيا المعلومات على مدى العامين المقبلين، وذلك تماشياً مع إلتزامه بتطوير المجتمع التدريسي والأكاديمي من خلال إتاحة الفرص لمواكبة أحدث المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبارها وسيلة حيوية وهامة لتعزيز التنمية الشاملة في الدولة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الشراكة الإستراتيجية التي تجمع المجلس و"مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي"، والتي تهدف إلى الإرتقاء بمستوى المهارات الأساسية لاستخدام الكمبيوتر والإنترنت لدى المدرسين والطلبة ونشر الوعي بأهمية محو الأمية الرقمية في دفع مسيرة التحول نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة.

وتعليقاً على البرنامج، قالت أمل الكواري مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والمشرف العام على برامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر "بالمجلس الأعلى للتعليم": "تسعدنا شراكتنا مع "مؤسسة الرخصة الدولية" و"إنفوسنتر" في تطبيق برنامج تدريب الكوادر العاملة في قطاع التعليم على استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وتأهيلهم للاستفادة بالشكل الأمثل من الثورة الرقمية المتسارعة لتعزيز الجودة والكفاءة والمساواة في التعليم والارتقاء بتجربة التعلم تجسيدا لشعارنا المتمثل في "تعليم لمرحلة جديدة" وبناء جيل شاب قادر على قيادة مسيرة التميز العلمي والتنموي في قطر. ويكتسب البرنامج أهمية كبيرة كونه يستهدف شريحة واسعة من المدرسين والإداريين، ما سيسهم في نشر الوعي على نطاق واسع بأهمية محو الأمية الرقمية في تطوير كفاءات بشرية قادرة على القيام بدور فاعل في البحث العلمي والمجالات الثقافية والفكرية والإنسانية تماشياً مع رؤية قطر 2030."

وتم تطبيق المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في مطلع أكتوبر 2011، بالتعاون مع مركز "إنفوسنتر قطر" (Infocenter Qatar)، ويستهدف البرنامج تحسين التعليم عبر التركيز على الاستثمار في العنصر البشري الذي يمثل ركيزة أساسية للتغيير والتطوير. وفي إطار

البرنامج، يتم تزويد الكوادر التدريسية والإدارية بالمهارات الأساسية المتعلقة باستخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز قدراتهم لتطبيق مقررات ومناهج تعليمية حديثة بالاعتماد على الأدوات التكنولوجية التفاعلية وذلك ضمن بيئة مبتكرة مجهزة بأحدث وسائل الاتصال التي تتيح سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات وبالتالي إغناء التجربة التعليمية وتوسيع معارف الأجيال الجديدة من الطلاب وإعدادهم لقيادة المسيرة التنموية في المستقبل.

وقال جميل عزو، مدير عام "مؤسسة الرخصة الدولية": "يسرنا التعاون مع "المجلس الأعلى للتعليم" الذي كان له الدور الأكبر في دعم مسيرة الإصلاح التعليمي في قطر. وملتزم بتوظيف كافة الوسائل المتاحة لدعم المجلس في تجسيد أهدافه في إحداث نقلة نوعية في تطوير نظم التعليم تماشياً مع أعلى المعايير العالمية. كما نتطلع إلى مواصلة العمل على تعزيز شراكتنا الإستراتيجية وفق منهجية مبتكرة وفعالة. وإنطلاقاً من دور التعليم كدعم أساسية من دعائم تقدم المجتمعات، حرصنا على مشاركة "المجلس الأعلى للتعليم في قطر" في تطبيق هذا البرنامج التدريبي بالتعاون مع "إنفوسنتر قطر" لتمكين المدرسين والإداريين في المدارس الحكومية من تحقيق التطور المهني عبر إكتساب المهارات التكنولوجية، ما سيسهم بدوره في تحسين بيئة التعلم وفتح آفاق جديدة أمام الطلاب للوصول إلى أعلى درجات النجاح الأكاديمي والاندماج بكفاءة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية وتسريع مسيرة التنمية الإجتماعية والإقتصادية".

من جانبه، قال معاذ الخطاطبة الرئيس التنفيذي في "إنفوسنتر قطر": "تمثل هذه المبادرة خطوة هامة في تعزيز الوعي بين الأوساط التعليمية والأكاديمية بأهمية تكنولوجيا المعلومات في دعم مسيرة التنمية التي تشهدها قطر على مختلف المستويات فضلاً عن تطوير هيكلية التعليم من خلال تبني معارف حديثة وممارسات مبتكرة من شأنها المساهمة في إحداث تغيير جذري في منظومة التعلم لتأهيل جيل من الطلاب القادرين على تحقيق التميز والإبداع في مختلف المجالات العلمية والعملية".

يذكر أن المجلس الأعلى للتعليم في قطر قد تأسس بموجب المرسوم بقانون رقم 37 للعام 2002 بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية في الدولة. ويتولى المجلس حالياً مسؤولية الإشراف على ثلاث هيئات تنفيذية معنية بإتمام أهداف خطة التطوير، وهي "هيئة التعليم" و"هيئة التقييم" و"هيئة التعليم العالي". ويرتكز نطاق عمل المجلس على شعار "تعليم لمرحلة جديدة" الذي ينطوي على قيادة مسيرة الإصلاح التعليمي في قطر عبر التركيز على تطبيق أعلى معايير الجودة في توفير نظم تعليمية مبتكرة لتعزيز الابتكار والإبداع والتميز العلمي.

— إنتهى —